

رفع الحصانة عنوان معركة تونس مستقبلا ضد الفساد

مقاربات جديدة خاضعة لمزاج شعبي ترجمته نتائج صناديق الانتخابات



خلقت نتائج الانتخابات التشريعية في تونس مزاجا شعبيا جديدا، لا يقف فقط عند التعمق في اختيارات الناخبين الذين عاقدوا عبر صناديق الانتخاب المدارس السياسية الكلاسيكية يمينا ويسارا، بل إن صدى هذه التوجهات البديلة وصل حد إعراب شريحة واسعة من الطبقة السياسية والشعبية عن وجوب أن تكون المعركة القادمة ضد الفساد وبامتياز وهو ما جعل بارتفاع الأصوات المطالبة بضرورة رفع الحصانة عن نواب البرلمان، ويأتي ذلك في ظل تصاعد الحديث عن توجه الكثير من الناخبين في الانتخابات لنيل الحصانة كهدف أول يسبق حتى الرهانات السياسية والاقتصادية التي ستخطط لمستقبل تونس في الخمس سنوات المقبلة.

أمينة جبران
صحافية تونسية

تونس - طوى التونسيون صفحة الانتخابات الرئاسية مع وصول قيس سعيد للسلطة، وفتحوا صفحة جديدة في ملف الجدل حول النظام البرلماني والحصانة التي يتمتع بها النواب في علاقة بالفائزين في الانتخابات التشريعية.

ويبدو أن نتيجة الانتخابات الرئاسية والانقلاب على المنظومة التقليدية أعطت الشوارع التونسي جرعة جرأة أكثر للتعبير بحرية عما يريده، والقضية الصدت اليوم هي الجدل الدائر حول دعوة لرفع الحصانة عن النواب، انطلقت كعريضة، مجهولة المصدر، على فيسبوك وتحولت إلى "استفتاء" شعبي غير رسمي، أثار أسئلة كثيرة حول من يقف خلفه ومن يدعمه، وربطه البعض بنتائج الانتخابات وأنها تصفية حسابات بين الأحزاب، خاصة الأحزاب التي خسرت مقاعد هامة على حساب أحزاب صاعدة وشخصيات مستقلة.

وتجحت الدعوة التي حملت عنوان "تحيا (التي) الحصانة الناس الكل كيف كيف (كل الناس سواسية)" بان هناك شبهات فساد تلاحق النخب السياسية، ومحاولة لفرض المحاسبة القضائية على كل من ثبت تورطه واستغلاله لصالحاته الدستورية تحقيقا للعدالة، وتجحت في أن تحصل على متابعة هامة عكست موقف الشارع المنتقد لخطاب السياسيين تحت قبة البرلمان.

تأييد بعض الأحزاب لرفع الحصانة هدفه التماسي مع الرغبة الشعبية في ظل مناخ سياسي جديد انتصرت فيه إرادة الشارع وصناديق الاقتراع على المنظومة التقليدية

وتجلى هذا التذمر في المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي حظيت بنسبة مقاطعة هامة، حيث بلغت نسبة عدم التصويت 58.6 بالمئة ما يشكل تقريبا ضعف هذه النسبة في الانتخابات التشريعية لعام 2014. ويجمع المراقبون على أن هذا الامتناع عن التصويت لا يعكس لامبالاة فقط بل أيضا عقوبة للأحزاب المتنافسة وللعرض السياسي ككل.

ومع تشكل برلمان جديد، يستحضر التونسيون شريط ذكريات جلسات البرلمان الصاخبة المثيرة للسخرة والنهيم في أحيان كثيرة، مع رغبة في القطع مع هذه الصورة ورفض تكرارها. وإضافة إلى مشاحنات النواب شهدت جلسات البرلمان السابق غيابا للنواب في فترات عدة، فيما اكتفى بتصاهيم حين تعلق الأمر بالمصادقة على مشاريع قوانين مهمة ومفصلة على غرار قوانين المالية والاتفاقيات الدولية وحتى في عقد التحالفات السياسية.

وستبقى جلسات البرلمان الصاخبة وما تخللها من عراك وشتائم كانت

نقلتها وسائل الإعلام المحلية مباشرة على التلفزيون عالققة في ذاكرة التونسيين، وما يدفعهم إلى مواصلة طريق التغيير وتنقية المشهد البرلماني اتساقا مع المشهد السياسي الذي يقوده وافدون جدد من خارج المنظومة القديمة.

الحصانة.. حماية لعمل النائب

تؤكد دعوات إلغاء الحصانة على اتعاط الشارع التونسي من تجربة البرلمان المنتهية مهامه التي لم ترتق لتطلعات التونسيين ليس فقط على مستوى الخطاب بل خلال جلسات المصادقة على قوانين مثيرة جدلا، إضافة إلى إخفاقه في تشكيل محكمة دستورية، ما تسبب في حصول أزمات في تاول فصول الدستور، ومن بينها ما يرتبط بصلاحيات الرئيس ورئيس الحكومة ودور الدين ومدنية الدولة.

وتستفيد هذه الدعوات من مناخ التغيير الذي تعيشه تونس بعد فوز قيس سعيد بالرئاسة والذي حمل نجاحه نفسا ثوريا وانعطافة حقيقية في التجربة الديمقراطية التونسية حسب إجماع المراقبين. ومع تطلعات الشباب وهي الشريحة الأبرز التي دعمت صعود سعيد، تأتي دعوات رفع الحصانة لتمتد لهذا المناخ المنتشي بالديمقراطية، بتشكيل برلمان ينأى بنفسه عن الفساد والحسابات السياسية الضيقة إذ يؤكد الشباب الداعم لهذه المبادرة وبصوت واحد أن النائب لا يجب أن يفلت من العقاب بل يجب أن يخضع للمساءلة.

لكن هذه الدعوات تصطدم بتمسك الدستور بالحصانة حماية لعمل النائب. وينص الفصل 68 من الدستور على أنه "لا يمكن إجراء تتبع قضائي مدني أو جزائي ضد عضو مجلس نواب الشعب أو إيقافه أو محاكمته لأجل آراء أو اقتراحات يبديها أو أعمال يقوم بها في ارتباط بمهامه النيابية". كما ينص الفصل 69 على أنه "إذا اعتصم النائب بالحصانة الجزائية كتابة فإنه لا يمكن تتبعه أو إيقافه طيلة مدة نيابته في تيممة جزائية ما لم ترفع عنه الحصانة، أما في حالة التلبس بالجريمة فإنه يمكن إيقافه ويُعلم رئيس المجلس حالا على أن ينتهي الإيقاف إذا طلب مكتب المجلس ذلك".

ورصدت "العرب" آراء بعض نواب البرلمان التونسي من الموالاة أو المعارضة وآراء من الشارع حول دعوات إلغاء الحصانة الميمنة للجدل إن كانوا يؤيدونها أو يرفضونها، ويشير حبيب الخضر القيادي بحركة

النهضة لـ"العرب" إلى أن "الحصانة في دستور 2014 وهو دستور الثورة، مختلفة عن الحصانة في دستور 1959 حيث قرر دستور 2014 أن يتعامل مع كل نائب كموطن عادي وإذا ارتأى إلى أن يفعلها (الحصانة) فلا بد أن يكون ذلك عبر إجراء كتابي وتشمل بشكل خاص التتبعات الجزائية، بمعنى أنه يقع رفع الحصانة بموجب قضايا تلاحق النائب كتهبته الفساد".

ويبدي الخضر تأييده للحصانة باعتباره أن هذا النظام يمكن أن يشكل ضمانة للديمقراطية ويحسن النائب من استهدافه بقضايا مفتعلة بهدف عرقلة دوره، في مقابل ذلك لا يجب أن تسف النائب باستغلاله الحصانة وهذا من المهام الرقابية الموكلة للبرلمان.

ومن جهته، يرى صبحي بن فرج، النائب عن كتلة الائتلاف الوطني، أن دعوات إلغاء الحصانة مجرد منطق شعبي. ويتابع في حديثه لـ"العرب" بقوله إن الحصانة تمنع السلطة التنفيذية من ممارسة الضغط على النائب، لافتا إلى أنها "دعوات أطلقت في إطار الحرب على الفساد". وأعرب بن فرج عن رفضه رفع الحصانة لكنه أبدى تأييده للتساهل فيليات رفعها في حال ثبوت تورط نائب بفساد، ويقول "لا أمان في تسهيل إجراءات رفعها والآن تكون في الغرف المغلقة".

ويتسق رأي بن فرج مع رأي خالد شوكات، المدير التنفيذي لحركة نداء تونس. ويعتقد شوكات أن دعوات إلغاء الحصانة مجرد مزادات لا أكثر وشعبوية لا معنى لها.. ويشرح بقوله لـ"العرب" "الحصانة البرلمانية حصانة محدودة وتنفذ بعمله داخل البرلمان وليس التشريعات التي هي في صلب مهامه، فهي ليست حصانة مطلقة حتى يحتمي أصحابها من الجرح والجرائم". وتابع موضحا "يجب أن ندرك أنه حين يتعلق الأمر بجريمة فساد فإنه الجريمة لا تحميها الحصانة وإنما يؤجل البت فيها، حتى لو اشتغل بطريقة خاطئة ومشوك فيها داخل البرلمان لن يجنب ذلك محاسبته ومساعلة". ويرى شوكات أن هذه الدعوات تنم عن سوء فهم للحصانة من ناحية قانونية وخطوة شعبية لدى البعض وهي تشكل خطرا ضمنيًا على المسار الديمقراطي، وهو ما يجعله رافضا لها.

أما زهير المغزوي، أمين عام حركة الشعب، فيؤكد أن الحصانة تمنح النائب حق النقد بحرية وتحفزه على القيام بدوره ومهامه والاهتمام بمطالب شعبه.

ويستدرك في تصريح لـ"العرب" "غير أن هذا لا يعني أنه يجب أن نغفلها في حال وجود قضايا فساد وان يحتمي بها كل نائب ثبت تورطه".

وبدوره يوضح غازي الشواشي، القيادي بحزب التيار الديمقراطي، لـ"العرب" أن "الحصانة في تونس مدسرة بمعنى أنها موجودة في الدستور ويتمتع بها رئيس الدولة وأعضاء البرلمان والقضاة وأعضاء الهيئات الدستورية والغاية منها حماية الشخص المعني للقيام بمهامه الموكلة إليه دون ضغوط أو تهديدات".

ويلفت إلى أن "الحصانة هي وظيفة بمعنى أنه إذا رفعت عن نائب فلن يستطيع القيام بمهامه، لذلك يؤيد الشواشي إبقاء الحصانة الوظيفية أي التي تحمي عمله داخل البرلمان في حين يرفض أن يتمتع بها النائب خارج عمله كما لا تشمل تصرفاته الخاصة خارج إطار البرلمان. ويعتقد أن المعارضة دون الحصانة لن تستطيع القيام بدورها كما يجب ولا يعني هذا أنها بمنأى عن المتابعة والمساءلة، مبيّنا أن رفع الحصانة يستوجب ضمنا تعديل أو تغيير الدستور.

لا إفلات من العقاب

تكشف صفحات فيسبوك التي تحمل عناوين مثل "الشعب يريد رفع الحصانة" أو "حملة شعبية لإلغاء الحصانة البرلمانية" والتي تلاقي تجاوبا مع رواد مواقع التواصل الاجتماعي، إجماعا شعبيا على ضرورة خضوع النائب للمساءلة حتى لا يحتمي بالحصانة للإفلات من العقاب.

ويثير الفساد مخاوف التونسيين مع طرح نواب من البرلمان الحالي المنتهية ولايته أنفسهم مجددا على الناخبين ليمثلوهم في المجلس النيابي. ويبلغ عدد هؤلاء 119 نائبا من ضمنهم نسبة هامة بلاحوقن في قضايا ويسعون لتجديد عضوية قديميهم داخل السجن.

وتعرب زهير شريط (موظفة تونسية) في تصريح لـ"العرب" عن تأييدها لرفع الحصانة لنواب البرلمان في ظل استثناء ظاهرة الفساد. وهو ناشط حقوقي ومرشح سابق ضمن قائمة مستقلة عن دائرته بين عروس في الانتخابات التشريعية الأخيرة تأييده لرفع الحصانة. ويضيف لـ"العرب" "أؤيد رفع الحصانة كما أؤيد تغيير

مطلوب مجلس نواب شعب هادئ و«بلا شبّهات» وحسب الحناشي، من الملاحظ أن هذا المطلب تزايد بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة وانتعش ضمن مناخ التغيير الذي يعيش على وقعه المشهد السياسي التونسي، حيث يرفض الشارع أن يكون برلمانة لحماية المفسدين وبالتالي تصاعدت موجة رفع الحصانة.

حبيب الخضر
نظام الحصانة يمكن أن يشكل ضمانة للديمقراطية

خالد شوكات
الحصانة البرلمانية محدودة وتنفذ بعمل النائب داخل البرلمان

صبحي بن فرج
دعوات إلغاء الحصانة مجرد منطق شعبي

زهير المغزوي
الحصانة تمنح النائب حق النقد بحرية

غازي الشواشي
رفع الحصانة يستوجب ضمنا تعديل أو تغيير الدستور

عبد اللطيف الحناشي
دعوات رفع الحصانة قد تتحول إلى مطلب شرعي

ويضيف "هي حصانة لأجل الشعب وليس لأجل أفراد بعينهم مع استثناء ظاهرة الفساد وتواصل ظاهرة تغيب نواب عن الجلسات العامة". ويخلص الحناشي مشيرا إلى أن "القرار قد يأخذ صبغة شرعية إذا ازداد قوة وتحصل على 149 صوتا حينها ستحصل الحصانة ويصبح كل نائب فعلا مواطنا عاديا، ما يجعل من أمال تقويض الفساد ممكنة وما يدعم بدوره مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تمر بها تونس".

شروطها وأيضا امتيازات أخرى يتمتع بها النواب يجب النظر فيها ولم لا ويرى وسام أنه من الضروري أن يصرح النائب بممتلكاته قبل دخوله للعمل بالبرلمان وأن يخضع للمراقبة كما يجب أن يقع الحد من ظاهرة السياحة الحزبية حفاظا على مصداقية البرلمان. وبدوره هم أبدي بعض السياسيين عدم ممانعتهم التخلي عن الحصانة وهم من الوافدين الجدد على البرلمان، على غرار النائبين في حزب "تحيا تونس" مروان فلفل وعياش زمال والنائب مبروك الخشناوي الذين اختاروا طوعا

التخلي عنها. ويبيّن حسان قبي، أستاذ وباحث في الاقتصاد السياسي في الجامعات الفرنسية، في حديث لـ"العرب" أن الأمر الطبيعي في كل برلمان العالم أن يتمتع كل نائب في إطار عمله بالحصانة، لكن الحصانة مع ارتفاع ظاهرة الفساد في الطبقة السياسية يجب رفعها حتى لا يحتمي بها وحتى نتمكن من تفعيل مبدأ المساواة للجميع أمام القانون".

ويلحق "من غير المعقول مع ارتفاع نسب الفساد أن تبقى الطبقة السياسية في حالة إفلات من العقاب لسبب بسيط وهي خضمت مشاورات تشكيل الحكومة لم تغفل بعض الكتل الوارثة ومن ضمنها حركة النهضة صاحبة الكتلة الأولى عن مطلب رفع الحصانة. وقال القيادي في حركة النهضة عبد اللطيف المكي في تصريحات لوسائل إعلام محلية إن على الأحزاب التي تشكلت الحكومة أن تتعاقد على ضرورة التصويت الفوري على رفع الحصانة في مكتب المجلس والجلسة العامة عن كل نائب تعلق به شبهة فساد.

ويرى متابعون أن تأييد بعض الأحزاب لرفع الحصانة هدفه التماسي مع الرغبة الشعبية الراضة لاستقواء النواب بالحصانة وتأييدا لجهود مكافحة الفساد، في ظل مناخ سياسي جديد انتصرت فيه إرادة الشارع. وصناديق الاقتراع على ماكينات الأحزاب التقليدية ما عزز قوة وصوت الشارع. ويلاحظ الباحث والمحلل السياسي عبد اللطيف الحناشي أن دعوات رفع الحصانة توسعت لتتجاوز وسائل التواصل الاجتماعي وتشمل بعض أعضاء البرلمان. ولا يستبعد الحناشي في تصريح لـ"العرب" أن "تتحول هذه الدعوات إلى مطلب شرعي باعتبار أهمية استبعاد النواب للتخلي عنها".